النهوض بالقطاع الزراعي السوري اللبناني

قطنا: تسويق المنتجات الزراعية والترانزيت وإزالة المعوقات

الوزير اللبناني يدعو لتخفيف الرسوم بين البلدين

الوطن

تأتي زيارة وزير الزراعة اللبناني إلى دمشق بهدف بحث العلاقات الزراعية السورية – اللبنانية المشتركة والعمل على تنظيم آليات نقل البضائع الزراعية اللبنانية عبر الأراضي السورية وفق ما أكد عليه وزير الزراعة محمد حسان قطنا داعياً إلى تفعيل الاتفاقيات الموقعة سابقاً وآليات تسويق المنتجات الزراعية والترانزيت وإزالة المعوقات بالتعاون بين الجانبين

ولفت الوزير قطنا إلى ضرورة وضع الحلول للمشكلات بما يحقق التكامل بين البلدين. لافتاً إلى أهمية التبادل العلمي والتقني والذي يعد الأساس لتطوير الزراعة في البلدين، مشيراً إلى أنه يجب العمل على تبادل المنتجات الزراعية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين وتسهيل مرور المنتجات ومستلزمات الإنتاج.

وأكد قطنا أنه يجب العمل مع البلدان العربية لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التكامل بالعمل مع المنظمات مثل إكساد والفاو ليتم وضع مشاريع مشتركة تنموية لكلا البلدين وتحسين الإنتاج، مؤكداً استعداد الوزارة لتلبية كافة الطلبات التي تقدم بها الجانب اللبناني وخاصة في موضوع تخصيص الغراس الحراجية وتسهيل تسويق المنتجات كالموز وغيره، وفق ما سيتم مناقشته والاتفاق عليه في القطاعات المختلفة.

وخلال الجلسة بحث الجانبان حال الواقع الزراعي في البلدين، وإمكانية تبادل الخبرات والمعلومات التي تمكن من تطوير الإنتاج الزراعي ونقل نتائج المشاريع الناجحة في البلدين وإيجاد مشروعات عابرة للحدود بينهما بما يدعم تحقيق التكامل بين البلدين والبلدان العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وفي السياق ذاته دعا وزير الزراعة اللبناني إلى ضرورة تخفيض الرسوم بين البلدين موضحاً أهمية عملية الاستيراد والتصدير من وإلى لبنان وسورية وخاصة ما يتعلق بالحمضيات والموز والخضروات والتي ستعود بالخير على مزارعي البلدين، والترانزيت عبر الأراضي السورية مع التأكيد على مجالات التعاون فيه وتبادل الخبرات، وعمليات التحريج والأشجار المثمرة وغير المثمرة.

بدوره مدير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة / أكساد/ الدكتور نصر الدين العبيد أكد أن المركز يعمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين وزارات الزراعة العربية والاستفادة من مميزات كل وزارة والعمل سوية لتعويض فجوة الأمن الغذائي التي زادتها التغيرات المناخية وجائحة كورونا لافتاً إلى أن سورية تقدم كل الدعم والخبرات والبنى التحتية لمركز إكساد لتحقيق الهدف الرئيس لها بالنهوض في القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

تراجع في إنتاج معامل البلوك بسبب المازوت

عبير صيموعة

أعلن أصحاب معامل البلوك والحجر والكسارات وأصحاب المولدات في الفعاليات الصناعية في السويداء توقفهم عن العمل مؤكدين في شكواهم لـ«الوطن» أن عدم توافر مادة المازوت الخاصة بهم كغيرهم من الفعاليات الحرفية سيطولهم في مورد رزقهم وسيؤدي بالتالي إلى انقطاع مصدر معيشتهم الوحيد، حيث طالب أصحاب تلك الفعاليات إضافة إلى جمعية المنتجات الإسمنتية وغيرها من الفعاليات التي تعمل على المولدات من أصحاب الورش من اللحامين والحدادين والنجارين وورش صيانة السيارات بضرورة تأمين مادة المازوت الصناعي لزوم استمرارية عمل منشآتهم التي لم تدخل لتاريخه في حسابات الشركة الخاصة الموردة لمادة المازوت التي كانت قد أبرمت عقد تزويدهم بالمادة مع اتحاد حرفيي السويداء وفق عقد مركزي موقع بين الشركة والاتحاد العام.

وأكد أصحاب تلك الفعاليات أن عدم تزويدهم بالمادة أرغمهم على إغلاق منشآتهم قسراً أو توجه البعض منهم لشراء المازوت من السوق السوداء الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى رفع أسعار منتجاتهم الذي سينعكس سلباً على المواطن في نهاية الأمر موضحين لـ«الوطن» أن عدم توزيع المادة عليهم مرده رفض الشركة الخاصة المتعاقد معها توزيع المادة على هذه الفعاليات.

وفي تصريح للمدير العام مدين علي لـ«الوطن» بين أن وادئع المصرف تجاوزت ٦٦٩ مليار ليرة وأن ترميم رأسمال المصرف العقاري حتى ١٦ مليار ليرة بعد خسائر متراكمة على مدى عدد من السنوات السابقة سمح للمصرف برفع قيمة الإقراض للعميل الواحد حتى ٣ مليارات ليرة بدلاً ما كان عليه الوضع السابق لترميم رأسمال المصرف حيث كانت لا تتجاوز قدرة المصرف على إقراض العميل الواحد أكثر من ٦٠٠ مليون ليرة.

وفي ملف القروض المتعثرة بين علي أن إجمالي التحصيل من القروض المتعثرة وغير المتعثرة، الممنوحة بالليرة السورية تجاوز ٣١,٥ مليار ليرة منها ١٤,٣ مليار ليرة تعود لقروض متعثرة ونحو ١٧,٤ مليار ليرة تحصيلات تعود لقروض غير متعثرة وأن عدد عمليات الجدولة تراجع مع بداية عام ٢٠٢٠ بسبب إنجاز قسم كبير منها في عام ٢٠١٩، وإحالة ما تبقى منها إلى القضاء ودوائر التنفيذ لعدم تجاوب واستجابة أصحابها للتسديد أو للجدولة بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥.

واعتبر علي أنه رغم الظروف القاسية والصعبة التي تواجه عمل المصرف فإنه حقق أرباحاً جيدة خلال السنتين الماضيين بعد أن تم تشكيل المؤونات المطلوبة للديون المشكوك في تحصيلها.

وتم انجاز الربط بصورة نهائية مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، وتم إطلاق الخدمة بالتنسيق والإشراف من مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وأن ذلك يساعد السلطات النقدية في التحكم بإدارة الكتلة النقدية والسيولة، ويخفف من الحاجة للنقد كما يخفف من إتلاف العملة جراء الاستعمال، ويساعد في الحد من بعض مظاهر الفساد والابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن.

كما يتم العمل على رفع كفاءة العاملين لدى المصرف وزيادة مهاراتهم عبر برامج وخطط تدريب محلية وخارجية لتطوير عمل المصرف ورفع جودة الأداء لدى العاملين في تنفيذ المهام المصرفية المطلوبة منهم، بينما يجري على التوازي مراجعة النظام التقني لدى المصرف وصيانته وتحديث برامج العمل بما يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي لدى «العقاري» وأن هناك إجراءات لتجديد هذا النظام وفق المقتضيات والحاجة الفعلية ويتم العمل على متابعة تحديث برامج وآليات عمل المصرف وتحديث الخدمات التي يقدمها والتوسع بها عبر مكاتب وفروع المصرف المتوزعة في مختلف المناطق والمحافظات، إضافة للعمل على تطوير رؤية متكاملة لعمل المصرف تحقق على التوازي متطلبات المرحلة الحالية وتحقق أيضاً مستلزمات العمل للمرحلة المقبلة التي ستكون المشروعات العقارية حاضرة فيها على نطاق واسع إضافة لتصويب الكثير من آليات العمل والتمويل لدى المصرف.

يشار إلى أن المصرف العقاري يمنح تسعة أنواع من القروض العقارية هي السكنية، الإنمائية، الاستثمارية، قروض الشراء، قروض البناء، قروض الإكساء، قروض التدعيم وإعادة الإكمال، قروض الجمعيات، المساكن الاصطياف.

إحالة مقترضين للقضاء لعدم التسديد

٢٨٠٠ قرض منحها «العقاري» العام الماضي بقيمة ٢٣ مليار ليرة

٤٤ بالمئة من قروض المصرف العقاري «ترميم»

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية للمصرف العقاري عن العام الماضي (٢٠٢١) والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها عن منح ٣٨٠٨ قروض بقيمة مالية تجاوزت ٢٢,٩ مليار ليرة معظمها قروض ترميم بواقع ٤٤ بالمئة من عدد القروض الممنوحة حيث تجاوز عدد قروض الترميم التي منحها العقاري خلال العام الماضي ١٦٦١ قرضاً بقيمة ٨,٧ مليارات ليرة و٤١٤ قرض إكساء بقيمة ٢,٦ مليار ليرة بينما منح المصرف ٤٠٩ قروض شراء مسكن بقيمة ٤,٣ مليارات ليرة، وفي الشهر الأخير من العام الماضي (كانون الأول) تم منح ٤٩٠ قرضاً بقيمة ٣,٨ مليارات ليرة.

نظرة إلى الواقع الاقتصادي الحالي

غصن: لا تزال أمام الحكومة مساحة للتخفيف من تدهور الأوضاع المعيشية

مرعي: نحتاج إلى مؤتمر وطني وبدون حل سياسي لن نستطيع الخروج من الأزمة

هناء غانم

مع كل أزمة تظهر فرصة للإصلاح والإصلاح الاقتصادي في سورية قد يكون مرهوناً بعدة حلول لابد من تجاوزها، إنما الحاجة ملحة له دون أدنى شك، الصحفي المتخصص في الشأن الاقتصادي زياد غصن يؤكد هذه النظرية من خلال محاضرته التي جاءت بعنوان «نظرة إلى الواقع الاقتصادي الحالي» ويرى أنه لا تزال أمام الحكومة مساحة متاحة لاستغلالها والعمل من خلالها للتخفيف أو على الأقل وقف تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، طارحاً العديد من المحاور تركز بداية على أهمية إخضاع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها ومهامها للمساءلة والشفافية، والعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية من خلال توفير الضمانات الكاملة للمستثمرين المحليين وحماية استثماراتهم ومشروعاتها، لافتاً إلى ضرورة اعتماد سياسة تنموية تقوم على زيادة الإنتاج والاستهلاك معاً، وتوفر متطلبات تنفيذها وفق برامج زمنية تخضع للمراقبة والتقييم، والأهم مشاركة أصحاب الكفاءات والخبرات، داخلياً وخارجياً، في صناعة القرار الاقتصادي، وإبعاد معدومي الخبرة عن مواقع المسؤولية.

غصن أكد أنه على الحكومة أيضاً أن تشجع المنافسة وتوقف الاحتكارات المباشرة وغير المباشرة في جميع المجالات والقطاعات وأن يكون هناك تصور واضح لدعم حوامل الطاقة بالنسبة للقطاعين الصناعي والزراعي، لأنه من غير الممكن أن يكون هناك إحياء للصناعة والزراعة في ظل ارتفاع أسعار حوامل الطاقة أو حتى تحريرها.

غصن كان خلال محاضرته قد وضح الأسباب التي جعلت البلد عاجزاً حتى اليوم عن تحقيق مستويات عالية من النمو ومستويات معيشة أفضل للمواطن مع اقتراب دخول الأزمة السورية عامها الثاني عشر، لتعافي البلاد حالياً من وضع اقتصادي صعب، هذا الوضع الاقتصادي، تبلورت ملامحه مع نهاية عام ٢٠١٩، وتعمقت أكثر خلال العامين التاليين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، ومن أبرز ملامحه موجات التضخم المتلاحقة، التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة والموازنة العامة للدولة خير مؤثر لذلك التضخم، إضافة إلى تراجع سعر صرف الليرة الذي ترافق مع ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة نسب الرسوم والضرائب وتراجع الإنتاج ما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر بشكل واسع، والتقديرات الأممية تتحدث عن دخول أكثر من ٩٠ بالمئة من السوريين في دائرة الفقر.

وعن أسباب تدهور الأوضاع الاقتصادية على هذا النحو رغم انحسار مساحة المعارك العسكرية، وحصول تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية بدءاً من أواخر عام ٢٠١٨ أرجع غصن ذلك لعدة أسباب داخلية منها وخارجية تتمثل بغياب الإستراتيجية الحكومية للتعامل مع التطورات الاقتصادية، موضحاً أن معظم القرارات الحكومية الاقتصادية كانت أقرب إلى «ردات» الفعل منها إلى استشراف الأزمات والمشاكل، والحيلولة دون وقوعها أو التخفيف من تأثيرها، لا بل إن الكثير من السياسات الاقتصادية الحكومية كانت تسهم في زيادة الضغوط الاقتصادية... والدليل ما نشهده حالياً.

وقدم غصن إشعاعة سريعة على واقع الأمن الغذائي للسوريين وفق بيانات رسمية خاصة أن هناك من يشكك بحجم التأثير الذي تركه تدهور الأوضاع الاقتصادية على المستوى المعيشي للمواطنين، ويعتبر أن الحديث عن وجود نسبة كبيرة من السوريين باتوا عملياً في خانة الفقر هو مبالغة أو تضخيم لظاهرة الفقر.

وبالأرقام أكد أن الحكومة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي تم إجراء مسح لأمن الغذائي تم تحديثه في الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٩، و٢٠٢٠، إلا أن نتائج المسح لم تنشر وبقيت طي الكتمان باستثناء نتائج مسح عام ٢٠١٧ التي نشر منها المكتب المركزي للإحصاء جدولاً واحداً فقط وتظهر بيانات المسح الأربعة بوضوح تأثير المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد على الأمن الغذائي للأسر السورية.

وحسب نتائج مسح عام ٢٠١٥ فقد بلغت نسبة الأسر السورية الفاقدة للأمن الغذائي نحو ٣٣,٤ بالمئة انخفضت في المسح التالي الذي جرى في عام ٢٠١٧ لتصبح عند ٣١ بالمئة ، ثم عاودت الارتفاع مع مسح نهاية عام ٢٠٢٠ لتصل إلى أكثر من ٥٥ بالمئة .

أما نسبة الأسر المهددة بفقدان أمنها الغذائي فقد قدرت في مسح عام ٢٠١٥ بحوالي ٥١,٦ بالمئة وفي مسح عام ٢٠١٧ تراجعت إلى ٤٥,٨ بالمئة نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية، التي أسهمت في وصول المواطنين إلى الغذاء وانسياب السلع بين المحافظات، وتراجعت كذلك في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٣٩,٤ بالمئة وهو تراجع كان بسبب انزلاق كثير إلى خانة انعدام الأمن الغذائي بفعل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وفي عام ٢٠٢١ تعمقت حالة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر الفاقدة لأمنها الغذائي أو زيادة نسبة الأسر التي تعاني من انعدام شديد في أمنها الغذائي، وهذه قدرت في مسح عام ٢٠٢٠ بحوالي ٨,٣ بالمئة .وفقدان أسر كثيرة، ممن كانت تصنف على أنها ضمن الطبقة الهشة، لأمنها الغذائي. وهذا يعني أن نسبة الأسر الفاقدة لأمنها الغذائي سوف تزيد على ٥٥ بالمئة (سواء كان انعداماً شديداً أو متوسط) ودخول بعض الأسر التي كانت تتمتع بأمن غذائي في دائرة التهديد بفقدان أمنها الغذائي. ووفق نتائج مسح نهاية عام ٢٠٢٠ فإن ٢٦ بالمئة من الاستهلاك الغذائي للأسر، اتسم بأنه عالي التنوع، في حين أن هذه النسبة كانت تبلغ في عام ٢٠١٥ نحو ٦٦ بالمئة .والأسر التي اتسم استهلاكها الغذائي بأنه متوسط التنوع فقد بلغت نسبتها ٢٧,٤ بالمئة بعد أن كانت ٢٢,٤ بالمئة في عام ٢٠١٥.الأخطر كانت في نسبة الأسر، التي يتصف استهلاكها بأنه منخفض التنوع، والتي وصلت إلى نحو ٤٦,٧ بالمئة مقارنة مع ٩,٦ بالمئة فقط في عام ٢٠١٥.

وللخروج من ذلك لجأت ٢٨,١ بالمئة من الأسر في سورية إلى بيع الأصول الأسرية (السلع المعمرة) بغية شراء الطعام، وتخفيض إنفاقها على المواد والخدمات غير الغذائية كالصحة والتعليم.و٢٣,٢ بالمئة من الأسر اضطرت إلى بيع أصول الإنتاج أو المستخدمة في الإنتاج وإخراج الأطفال من المدارس والبحث عن بدائل للعمل.و٨,١ بالمئة باعت منزلاً أو أرضاً إلخ والأرقام تؤكد أن هناك ١٤,١ بالمئة من الأسر، التي تعاني من انعدام شديد في أمنها الغذائي، تكررت واقعة عدم وجود غذاء لديها مرة واحدة أو مرتين بالشهر٢٦ بالمئة من الأسر، والتي تعاني من انعدام شديد في أمنها الغذائي، تكرر بقاء أحد أفرادها من دون طعام يوماً كاملاً (لمدة ١٠ مرات أو أكثر شهرياً) و١٧ بالمئة من هذه الأسر أيضاً بات أحد أفرادها جائعاً ليوم واحد أو أكثر في الشهر.

> ٢٨ بالمئة من الأسر باعت بعض الأصول لشراء الأغذية و٨ بالمئة باعوا منازل أو أراضٍ

المحامي محمود مرعي قال إن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الليبرالية وتحرير التجارة الخارجية التي أدت إلى السماح للبضائع الأجنبية بالدخول إلى البلاد، الأمر الذي زاد الفقر والبطالة كل ذلك أدى إلى وجود جزء مهمش من المجتمع نتيجة السياسات الخاطئة وبعدها جاءت الأزمة وسرقت المعامل والنفط والغاز من الأتراك.

مرعي أكد أن الخروج من هذا يحتاج إلى عقد مؤتمر وطني من خلال تكافل وتضامن كل المواطنين والأهم أن يكون هناك حل سياسي يخرج البلاد من هذه الأزمة الاقتصادية لأنه من دون حل سياسي لن نستطيع الخروج من الأزمة الاقتصادية.

وعن الحلول قال لابد من العمل على سياسة تخدم المواطن وزيادة الإنتاج لحل مشكلة البطالة والعمل على دعم الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري وعودة الموارد أي الاعتماد على التنمية المستدامة.

السورية للتنمية تطلق سوق دير حافر الشعبي بحلب

الوطن

سعياً لإيجاد آفاق جديدة لتسويق المنتجات بما يلبي حاجة الاستهلاك المحلي عملت الأمانة السورية للتنمية على تجهيز سوق دير حافر الشعبي في ريف حلب الشرقي بالتعاون مع منظمة ريسكاته ومحافظة حلب وبتمويل من صندوق سورية الإنساني، حيث يتيح السوق أكثر من ٢٠٠ حيز تسويقي لترويج منتجات أهالي مدينة دير حافر والقرى التابعة لها لتمكينهم من إيجاد مصادر رزق مستدامة بهدف تنشيط المشاريع الاقتصادية والوصول إلى مجتمعات محلية حية وقوية.

وأقامت الأمانة السورية للتنمية بالتعاون مع منظمة ريسكاته جولة ميدانية تعريفية للجهات والمنظمات في سوق دير حافر الشعبي للصناعات الغذائية والمهنية بهدف الترويج والتسويق لمنتجات المشاركين في السوق ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، كما تمثلت مساهمة والأمانة في تشكيل لجنة لإدارة السوق من المجتمع المحلي ووضع معايير لاختيار المستفيدين وتسليمهم نقاطاً للبيع، فضلاً عن تحفيز السيدات لصنع منتجات وعرضها وإقامة جلسات توعية حول المفاهيم المالية والعمل التشاركي.